

الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية

إعداد الباحثين

أفياء محمد قاسم أحمد ثابت عبد الكريم

وزارة حقوق الإنسان / المركز الوطني لحقوق الإنسان



المقدمة

تعدُّ ظاهرة الفساد ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل . طالت الدول كافة ولم تسلم منها أيُّ من المجتمعات ولم تفرق في امتدادها وتشعبها بين دول متقدمة وأخرى متخلفة. فلقد ارتبطت هذه الظاهرة في وجودها بالتواجد الإنساني أينما كانت وهي ظاهرة قديمة قدم وجود البشرية على ظهر الأرض. ولكنها استفحلت في الأونة الأخيرة.

لقد ازدادت ظاهرة الفساد في الدول النامية بوصفها بيئة خصبه لنموها حيث تنعدم اساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلب من شفافيته تكفل ضمان وجود رقابه مستمرة لأداء الأجهزة. كما وفي ظل تكالب الأنسان على المادة وتفشي الرغبة الجامحة في الحصول عليها بالسبل كافة . انتشرت في المجتمع الكثير من الظواهر التي تناقض مبادئ المجتمع وأخلاقياته السامية.

ولأجل تسليط الضوء على مفهوم الفساد وأسبابه ونتائجه أي (آثاره) فقد ارتأينا تقسيم بحثنا هذا على مبحثين وكما يأتي:

تناولنا في المبحث الأول الفساد وأسبابه ووسائل مكافحته.

وتناولنا في المبحث الثاني الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية.



Abstract

The phenomenon of corruption has increased in developing countries as a fertile environment for growth where there is no methods of democratic governance and require transparency guarantees to ensure a continuous control of the performance of the hardware, as well as in light of desperate man on the material and the spread of a burning desire to get it means all, spread out in the community a lot of contradict the principles of society and ethics-Sem-itism.

In order to shed light on the concept of corruption, its causes and consequences of any (effects) have discussed this we decided to split the two sections, as follows:

We had the first topic of corruption, its causes and means of combating it.

We addressed in the second part, the overall effects of corruption on the achievement of human development.



هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تبين خطورة الدور الذي يلعبه الفساد المالي والاداري على المصدر الوحيد للعمليات الأجنبية في الدول النفطية وفي القطاع المصرفي تحديداً .

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة على إنّ النمو والتطور الاقتصادي للدول النفطية يعتمد كلياً على الصادرات النفطية بصفتها المصدر الرئيسي وقد يكون الوحيد للعمليات الأجنبية لهذه الدول .

فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة إنّ الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية يمكن أن تتعرض الى العديد من الأزمات الخطيرة . ومنها الأزمات التي تتكون بسبب الفساد المالي والاداري في القطاع المصرفي .

المبحث الأول / تأثير العوائد النفطية على الاقتصادات الوطنية للدول النفطية

من المعروف أنّ الدول النفطية العربية تملك أكبر احتياطي ثابت في العالم نسبته (٦٨٪ من احتياطي العالمي) وأن السعودية تملك وحدها ٣٣٪ من احتياطي الدول العربية النفطية و٢٥٪ من احتياطي العالمي تقريبا ولم يؤد الأرتفاع الملحوظ للعائدات النفطية ومنذ العام ٢٠٠٣ الا عن تراكم العوائد المالية لدى هذه الدول مع ضعف في القدرة الاستثمارية داخل اقتصاداتها الوطنية ، ونتيجة لذلك فإن هذه الفوائض بدأت تتجه الى زيادة احتياطات تلك الدول أو تتجه الى الدول الصناعية أو الى المعونات والمساعدات والقروض للدول الصديقة ، إذ بلغ إجمالي ما قدّمته الدول العربية المانحة للفتزة من (١٩٧٠ ولغاية ٢٠٠٧) حوالي (١٣٢) مليار دولار^(١) . علماً إنّ الجزء الأكبر من العائدات النفطية بقيت ضمن حركة رأس المال الدولي حتى انها ساعدت الدول الصناعية على



المبحث الأول/ الفساد أسبابه ووسائل مكافحته

إن الفساد بوصفه مصطلحاً يعد أقدم من ظهور البشرية، وهذا ما نستشفه من قصة خلق سيدنا آدم، التي ورد تفصيلها في سورة البقرة، لما قال للملائكة: (إني جاعل في الأرض خليفة، قالوا أجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء)^(١).

كما أن الفساد بوصفه ظاهرة يعدُّ من الظواهر القديمة التي عانت منها مختلف المجتمعات البشرية، غير أن الجديد فيها هو حجم الظاهرة التي أخذت في التفاقم إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة بالإجلال الأخلاقي والركود الإقتصادي، حتى أنها أصبحت ظاهرة عالمية منتشرة في كل الدول مع اختلاف الحجم والشكل ودرجة الانتشار في الزمان والمكان.

ولأجل التعرف على مفهوم الفساد وأسبابه وأنواعه وسبل مكافحته، فقد قُسم المبحث الأول على ثلاثة مطالب وكما يأتي:

المطلب الأول/ الفساد مفهومه وأسبابه.

المطلب الثاني/ أنواع الفساد.

المطلب الثالث/ وسائل مكافحة الفساد.

المطلب الأول/ الفساد مفهومه وأسبابه

أولاً: الفساد مفهومه

لا يوجد تعريف جامع مانع للفساد متفق عليه دولياً وذلك لاعتبارات عدة منها: أن الفساد يتضمن إبعاداً ومضامين قانونية وإجرامية وثقافية ودينية وسياسية وإجتماعية.

فالفساد مصطلح يشير إلى حالات إنتهاك مبدأ النزاهة، مع ملاحظة أنه ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح في أوقاتنا الراهنة.

(١) سورة البقرة، الآية (٣٠).



فالفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صلح (والفساد) لغة البطلان. فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه. فالتعريف العام لمفهوم الفساد عربياً بأنه اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً من دون وجه حق، مما يجعل تلك المعايير المتعددة عن مفهوم الفساد. توجه المصطلح نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد. فهو ضد الجد القائم على فعل الإئتمان على ما هو تحت اليد أي تحت (القدرة والتصرف)^(١).

يشير د. السيد علي إلى الفساد أنه: (تعبير عن استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة إجتماعية. أو للحصول على منفعة إجتماعية بالطريقة التي يترتب عليها طرق للقانون أو مخالفة للتشريع وللمعايير الأخلاقية)^(٢).

كما عرف روبرت كليتجارد الفساد (بأنه محاولة الشخص المسؤول وضع مصالحه الخاصة بصورة غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل العليا وهو يتضمن سوء استخدام أدوات تفعيل السياسات العامة مثل التعريف الكمركية وضمانات الإئتمان والخدمات العامة وتنفيذ القوانين وإجراءات التعاقد وتسديد الديون والرسوم)^(٣).

كما عرف صندوق النقد الدولي في تقريره لعام ١٩٩٦ الفساد مؤكداً أنه (سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها)^(٤).

ويعرف معجم ويبستر الفساد بأنه (دفع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة لإنتهاك الواجب الملحق على عاتقه. كما أن كلمة الفساد تشير إلى العديد من الصور الشريرة المرتبطة بالدنس وتدمير السلامة وخرق القانون وفساد الذمم. بالإضافة إلى إن منظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد بأنه (سوء إستعمال الوظيفة في

(١). محمود العادلي، الفساد: ما المقصود بهذا المصطلح؟ وما أنواع الفساد؟ متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://ejabat.google.com>

(٢). السيد علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مكتبة الإشعاع الفنية- القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٣.

(٣). رمضان السنوسي، د. عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، ط ١، دار الكتب الوطنية- ليبيا، ٢٠٠٦، ص ١٥.

(٤) علي أحمد فارس، حل الأزمت الإدارية أنموذجاً، متوفر على الرابط الإلكتروني:

www.shrsc.com



القطاع الخاص من أجل تحقيق مكاسب شخصية^(١).

من كل تلك التعاريف نستخلص بأن الفساد هو مشكلة أخلاقية بالدرجة الأولى تنطوي على عقد والجرفات في السلوك الانساني السوي عن مبادئ المنظومة التعليمية للمجتمع وأسسها.

والأخلاق تختلف وتتغير من مكان إلى آخر ومن زمن لآخر على سبيل المثال التقاليد في أفريقيا تبيح إعطاء الهدية في حين في الثقافة الأوربية تعدّها فساداً. إنّ قتل الشخص نفسه في الثقافة اليابانية يعد استثنائاً بالنفس في حين في الثقافة الإسلامية يعد فساداً في الأرض. وكذلك بعض الجهات ذات العصبية القبلية والجماعات السلفية تعد سرقة المال العام ونهبه من حكومات تعدّها عميلة أمراً مباحاً^(٢).

ثانياً: الفساد أسبابه

هناك أسباب عديدة تكمن وراء انتشار الفساد وتضخيمه ونموه المستمر وهناك أسباب خاصة بكل مجتمع وأسباب أخرى عامة يمكن أن تكون مسببة للفساد في أي مجتمع. ولأجل معرفة الأسباب والتي تؤثر في مجملها على برامج الإصلاح وتعميق تحقيق أي تقدم للمجتمعات. نذكر أهمها^(٣):

١- إنتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

٢- عدم التزام مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث. التنفيذية والتشريعية والقضائية. في النظم السياسية العربية. وطغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى الأمر الذي أخل بمبدأ الرقابة المتبادلة بينهما ومن ثم جعل عناصر السلطة السياسية القائمة شكلية في مجملها.

(١) د. رمضان السنوسي، د. عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، مصدر سابق ذكره، ص ١٥-١٦.

(٢) د. واد العلي، دراسة حول الفساد الإداري والمالي والسياسي، متوفر على الرابط الإلكتروني:

(٣) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، المركز اللبناني للدراسات، مطبعة تكنولوجيا، بيروت- لبنان، ص ٣٥.



٣- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد. وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب إنغماس نفسها أو بعض أطرافها في الفساد ولعلنا في العراق عانينا من هذا السبب كثيراً ولا سيما أن الكثير من المسؤولين في الوزارات العراقية يحملون أكثر من جنسية يهتمون بها إضافة إلى الحصانة المتوفرة لهم.

٤- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الإداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

٥- وتزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الإنتقالية والفتنات التي تشهد تحولات سياسية وإقتصادية وإجتماعية كذلك التي يمر بها الشعب العراقي (الإنتقال من مرحلة الإحتلال إلى مرحلة الدولة) ويساعد على ذلك حداثة البناء المؤسسي أو عدم اكتماله والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفسادين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل^(١).

٦- ضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد وتعرض الإعلاميين للعقوبات التي تصل إلى حد السجن. وفق أحكام قوانين المطبوعات والنشر القائمة في الأقطار كافة ولا سيما العربية تحت مبرر القذف والذم. وهو ما يمثل قيда على إداء وسائل الإعلام العربية^(٢).

٧- محاولة صغار الموظفين اللحاق بالطبقات الثرية والسعي لتحقيق دخل مرتفع للحاق بهم وبخاصة في ظل سيطرة المادة والتطلعات على حساب القيم والأخلاق.

٨- بالإضافة إلى ما ذكر فإن من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفساد في الإدارة العليا والقيادات، عدم توافر القدوة لباقي الهيكل الإداري والوظيفي مما يسهل ويشجع على إنتشار الفساد وتضخمه^(٣).

(١) حسين علي الحمداني، الفساد الإداري أسباب ونتائج، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/dobat/show.art.asp?aid=١٦٥٢٨٧>

(٢) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، مصدر سابق ذكره، ص ٣٥.

(٣) الشهابي، دراسة ميدانية عن الفساد، المنظمة العربية للإدارة- جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤، ص ٥٣.



المطلب الثاني/ أنواع الفساد

يدخل تصنيف الفساد ضمن مقارنة طبيعة الفساد وتحديد مدى خطورته على سيرورة الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وبما أن الفساد يمثل ظاهرة مركبة ومتنوعة ومتفاوتة الشدة، ومتعددة الأبعاد والأطراف والعوامل إذ أنّ لها أشكالاً وأنماطاً عديدة، وتتفاوت أنواع الفساد وأنماطه بتفاوت حجمه، والسياق الذي يجري فيه، وطبيعة السلطة المرتبطة به وفيما يأتي أهم أنواع الفساد وعلى وفق ما يأتي:

١- الفساد الكبير والفساد الصغير. يتعلق الفساد الكبير بممارسات الفساد التي تدر عوائد أو منافع كبرى. وعادة ما يتعلق بالممارسات التي تجري في المواقع العليا في الجهاز الإداري للدولة، حيث درجة السلطة ونطاقها أعلى، والموارد تحت السيطرة تكون أكبر وأعظم، وأهمية القرارات أخطر وأكبر. لهذا فإن العوائد والمنافع والمغريات من الانجراف بالسلطة المخولة تكون كبيرة. وعادة ما تكون دوافع الفساد في هذه الحالات هي الجشع والطمع، أكثر من كونها مجرد تلبية احتياجات حياتية ضرورية. يفرضها ضعف الرواتب لدى شاغلي هذه المواقع.

أما الفساد الصغير فيتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف عوائد ومنافع محدودة في قيمتها. وعادة ما يحصل هذا النوع من الفساد في المواقع الدنيا من الجهاز الإداري للدولة، ولا سيما حالة الرشوة حينما تكون الرواتب متدنية (دافع الحاجة). أو حالة المحسوبية والوساطة في التعاملات المحدودة القيمة^(١).

٢- الفساد السلبي والفساد الإيجابي يمثل الفساد السلبي على وفق التعريف الدولي قبول المزايا والرشاوى. بينما يمثل الفساد الإيجابي إعطاء المزايا والرشاوى^(٢).

٣- الفساد السياسي وهو الذي يتعلق بالاختلال والانجراف في توزيع السلطة، والمساءلة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة، والمساءلة التي يخضع لها نظام الحكم أمام الجماهير والمواطنين وحريات المشاركة والتعبير

(١) أحمد صقر عاشور وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية (اشكاليات القياس والمنهجية)، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، يناير ٢٠١٠، ص ٣٦.

(٢) د. رمضان السنوسي، د. عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، مصدر سابق ذكره، ص ٢٣.

والتنظيم والرقابة التي تتمتع بها وتمارسها هذه الجماهير، وينتج على اختلال منظومة السلطة والمساءلة السياسية إمكانية تحقيق النخب السياسية الممكنة بسلطات الحكم على منافع شخصية بعيداً عن المساءلة العامة أما الجماهيرية لممارساتها^(١).

٤- الفساد الاقتصادي وهو ذلك الفرع الذي يتعلق بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع، بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها. كما أنه ينجم عن تركيز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي وعن امتلاكها هامشاً تقديرياً واسعاً في القرارات التي تتخذها، مع ضعف الرقابة والمساءلة عليها، هذا سواء أكانت هذه الكيانات مملوكة للقطاع الخاص، أو مملوكة للدولة (مشروعات عامة أو هيئات اقتصادية). كما يوجد الفساد أيضاً ضمن الفساد الاقتصادي في المعاملات الاقتصادية في البيع والشراء والمبادلة في الأسواق، حيث يسود الغش والتلاعب وعدم الوفاء بالعهود والاخلال بالاتفاقات والعقود^(٢).

٥- الفساد الإداري وهو ذلك النوع من الفساد الذي يمس الإدارة من حيث الإهمال واللامبالاة والمحسوبية وتعطيل المصالح والابتزاز والتحايل والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية للموظف^(٣).

٦- الفساد المالي وهو يتعلق بفساد المؤسسات المالية، مثل المصارف ومؤسسات الاستثمار والتأمين وشركاته، وبورصات الأوراق المالية، والمنشآت المرتبطة بها. ويتمثل هذا النوع من الفساد في استخدام المؤسسات المالية للموارد المتاحة لها، لخدمة مصالح خاصة، بالتفريط في تطبيق القواعد والضوابط المهنية، وبإساءة استخدام أرضية الثقة المرتبطة بالأموال المتاحة لها واستغلالها لتحقيق منافع خاصة للقائمين على إدارتها والمسؤولين فيها، ولخدمة أطراف خارجية غير

(٢) أحمد صقر عاشور وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط١، الدار العربية للعلوم، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٦١.

(٤) أحمد صقر عاشور وآخرون، مؤشر الفساد في الاقطار العربية (اشكاليات القياس والمنهجية)، مصدر سابق ذكره، ص ٣٧-٣٨.

(٥) عماد الشيوخ، الشفافية ومراقبة الفساد، ضمن أعمال ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ص ١٣٥-١٦٨.



مستحقة، أو بالتغريب بأصحاب الأموال والمودعين وصغار المستثمرين من خلال تقديم بيانات غير حقيقية وتمثل بورصات الأوراق المالية ساحة أخرى مهمة لممارسات الفساد في المعاملات التي تجري فيها، بإستغلال نقص الخبرة لدى صغار المتعاملين، وبإستخدام المواقع المميزة والسلطة التي يحوزها البعض للحصول على منافع خاصة بهم على حساب الآخرين، أو بخلق اتجاهات خداعية في السوق أو بإستخدام أدوات مضاربة معقدة وزائفة يصعب على المتعاملين كشف أسسها وتجري هذه المعاملات عندما تضعف الرقابة على تعاملات السوق وحينما تضعف القواعد الحاكمة لهذه المعاملات^(١).

٧- الفساد الثقافي والاجتماعي وهو الذي يرتبط جذراً بالولاءات الاجتماعية والقبلية والطائفية والعرقية والعنصرية (وثقافة الفساد)، حيث تؤثر هذه الولاءات في تعطيل القوانين وتقود الى تجاوزها^(٢).

إذن تتفاوت وطأة الفساد وشدته ونوعه من مجتمع الى آخر، لهذا أصبح من الضروري أن يكون جهود مكافحة الفساد وللأطراف المعنية بها، رصيد معرفي عن خصوصية أوضاع الفساد في البلد المعني، وهناك أيضاً اختلافات داخل البلد الواحد بين القطاعات المصابة بالفساد في طبيعة الظروف والعوامل المهيئة له، والآليات التي تجري بها ممارساته وتعاملاته بين الأطراف المختلفة وفي القطاع الحكومي أيضاً، هناك اختلافات كبيرة بين طبيعة الفساد في قطاع التعليم فمثلاً (الدروس الخصوصية، والغش في الامتحانات بتيسير من المراقبين، والكتب المدرسية... إلى تهاون الرقابة العامة على مؤسسات التعليم الخاص وممارساته).

(١) أحمد صقر عاشور وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية (اشكاليات القياس والمنهجية)، مصدر سابق ذكره، ص ٢٨.

(٢) د. رمضان السنوسي د. عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، مصدر سابق ذكره، ص ٢٤.



المطلب الثالث/ وسائل مكافحة الفساد

إن واقع الفساد وما يشكله من ظاهرة لها آثارها السلبية وتداعياتها على قطاعات المجتمع كافة ولا سيما عملية التنمية الاقتصادية الشاملة. وإضافة إلى ما يمثله من ضغط سياسي على الحكومات والأفراد. مما أنشأ الحاجة والرغبة نحو اتخاذ السبل كافة للحد من انتشار هذه الظاهرة وإيجاد السبل لمعالجة ما أفرزته من سلبيات. إن مواجهة الفساد والحد منه يعد التزاماً ليس فقط على الحكومات بل على المجتمعات ذاتها. وللمحد من هذه الظاهرة لابد أن نبذل الجهود سواء على مستوى وضع السياسات أو تطبيقها. كما أنه يجب أن يتم استحداث الآليات الفعالة لمواجهته. لكي يعد ذلك مؤشراً على الحكومة الجيدة والشفافية في إدارة الشؤون العامة واحترام حقوق الإنسان وحمايتها ووجود التزام سياسي لمكافحة الفساد. وبما أن الفساد يمثل ظاهرة متشعبة ومعقدة. فإنه يصعب وضع سياسات محددة وعامة التطبيق لمواجهته. ذلك أن هذه السياسات ترتبط بشكل كبير بسلوكيات وليس بقرار فقط. إضافة إلى أنها تتشابك مع مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية عديدة. وهو ما يتطلب بالضرورة إدخال العديد من الجهات وأشراكها في التوجهات التي تعمل على وضع السياسات لمكافحته.

لقد عملت دول العالم على طرح العديد من الاقتراحات والاطروحات لمكافحة الفساد بأشكاله كافة. وقامت دول عديدة أخرى بتقرير سياسات تركز على تعزيز الشفافية والنزاهة وتعظيم المساءلة. لذلك تبنت العديد من الدول مبادئ وتوجيهات وأساليب عديدة من أجل مجابهة هذه الظاهرة. تمثلت بالآتي:

- ١- مراجعة قوانين العقوبات المعمول بها في الدول. والتأكد من توافرها على النحو الذي تستطيع فيه الاستجابة لكافة أشكال الفساد وما يرتبط به من أعمال تمت لتسهيل أنشطة الفساد ودعمها بما يضمن تحقيق رادع مناسب لهذه الأعمال.
- ٢- تبني الإجراءات الكفيلة بالكشف والتحري والتحقيق وإدانة الموظفين الفاسدين بعيداً عن التأثيرات والتهديدات أو التخوف من النتائج والمعوقات غير الضرورية وذلك عملت بما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مادتها رقم (١١) التي قررت فيها ضرورة ضمان استقلالية القضاء^(١) واتخاذ التدابير اللازمة كافة لتدعيم النزاهة على مستوى الجهاز القضائي وكذا أجهزة النيابة العامة إضافة

(١) دينا جابر محجوب، الفساد الإداري بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر العملي، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.facebook.com/DrestwbhthAlqaWNAIInay>



الى أن التزام الدول بهذا المبدأ يتفق مع ما يتضمنه نص المادة (٣٠) من ذات الاتفاقية، التي تقرر ما يجب على الدول الملتزمة بها اتباعه من أسس وقواعد بشأن ما يتعلق بملاحقة مرتكبي الفساد ومقاضاتهم ، و كيفية تقرير الجزاءات بشأن ماتم ارتكابه من أفعال مجرمة كذلك.

٣- تعميق أسس النزاهة في العمل العام وهناك العديد من الأسس والمعايير التي تعمق بيئة النزاهة في العمل العام التي تحتاج الى تطوير الوعي بها في المجتمعات ولاسيما العربية منها متمثلة بالآتي:

- المحاسبة وهي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والادارية والاخلاقية أزاء قراراتهم وأعمالهم. ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة أمام مسؤوليهم المباشرين. وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة. أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام الهيئات الرقابية القائمة في النظام السياسي وفي مقدمتها البرلمانات.
- المساءلة وهي واجب الموظفين العامين. سواء أكانوا منتخبين أم كانوا معينين. وتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى صرامتهم في تنفيذها حتى يتم التأكد من أن عملهم يتفق مع القيم الديمقراطية وأحكام القانون.
- النزاهة وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل. ومن واجب الذين يتولون مناصب عامة عليا الكشف أو الإفصاح عن ممتلكاتهم قبل تولي المنصب والإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح الذي قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في اطار مناصبهم.
- الإفصاح عن المعلومات وتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة وعن الإجراءات وآليات تقديم الخدمة الى المواطن.
- إعتداد مدونات سلوك ومواثيق شرف أو اخلاقيات عمل في اطار المؤسسات العامة. تحدد العاملين فيها مجموعة السلوكيات والقيم التي ينبغي مراعاتها في أثناء اداء مهماتهم وفي علاقتهم بالجمهور^(١).

(١) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، مصدر سابق ذكره، ص ٣٦-٣٧.



٤- ابتكار آليات عمل إدارية وتنظيمية لمنع حدوث ممارسات فاسدة أو الحيلولة دون استخدام السلطة. فأولوية التعامل تفرض تقرير عنصر الوقاية قبل العلاج. هذا ما قرره اتفاقية مكافحة الفساد في الفصل الثاني منها (التدابير الوقائية) في كل من المادتين ٥ و ٦ التي تؤكد ضرورة وضع سياسات وانتهاج ممارسات اضافة الى انشاء (هيئات وقائية لمكافحة الفساد) ^(١).

٥- خلق الوعي العام بمواجهة الفساد حيث يتطلب بناء خالف وطني شامل لمواجهة الفساد ورفع الوعي لدى الجمهور لمخاطر الفساد ونتائجه المدمرة على المجتمع وآليات مواجهته حيث يتم تجنيد أكبر قطاع ممكن من الجمهور لدعم جهود مكافحة الفساد مثال ذلك نشر كراسات تعريفية بمظاهر الفساد وأسبابه ونتائجه وآليات مكافحته وتوزيعها على نطاق واسع. كما يمكن استخدام الرسوم التعليمية أو المطبوعات على التقويم (الرزنامة) أو الملصقات التي تشير إلى بعض مظاهر الفساد. هذا بالإضافة الى الدراسات الاستطلاعية التي تمكن الجمهور من الاطلاع على ما يدور حوله أو في المؤسسات العامة من استغلال للمال العام والمنصب العام ومن سوء الإدارة والرشى. الى غير ذلك من مظاهر الفساد ^(٢).

٦- وضع التعليمات لمصادرة الأموال والممتلكات التي حصل عليها الموظفون الذين ثبت فسادهم. وذلك ما قررت بشأنه المادة (٣١) من اتفاقية مكافحة الفساد من خلال (التجميد والحجر والمصادرة للعائدات الاجرامية).

٧- منح الحصانة للشهود وحمائهم في حالة ما اذا كان ذلك مناسباً للحصول على إفادة معينة. فنقطة البداية في مكافحة الفساد تتمثل في تشجيع الأفراد وتخفيفهم على الإبلاغ عن جرائم الفساد وطمأنتهم وحمائهم بكل الوسائل والمغريات وفيما لا ينطوي على المساس بسمعة الناس أو انتهاك حقوقهم وحياتهم ^(٣).

(١) دينا جابر محجوب، الفساد الاداري بين اتفاقية الامم المتحدة وواقع مصر العملي، مصدر سابق ذكره.

(٢) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، مصدر سابق، ص ٣٧-٣٨.

(٣) دينا جابر محجوب، الفساد الإداري بين اتفاقية الامم المتحدة وواقع مصر العملي، مصدر سابق ذكره.



٨- تعزيز المحاسبة الأفقية والعمودية حيث عرفت النظم الديمقراطية نمطين من المحاسبة الأول المحاسبة الافقية وهو الذي بموجبه يكون كل من يشغل منصباً عاماً مسؤولاً أمام جهة اخرى على مستوى افقي. أما الثاني وهو المحاسبة العمودية وهي تقوم على محاسبة جمهور الناخبين الحكام أو مثليهم المختارين أما بتجديد الشرعية من خلال إعادة انتخابهم أو من خلال معاقبتهم من خلال عدم التصويت لهم ولكن يؤخذ على هذا النوع من المحاسبة أن المرشحين للانتخابات أصبحوا قادرين على تطوير وسائل مختلفة للحصول على تأييد الجمهور من خلال الاختراط بأعمال شعبية قصيرة الأجل أو بشراء الأصوات...الخ^(١).

٩- بالإضافة الى كل ماتم ذكره آنفاً، يجب اعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وأيضاً يجب تحديد مستويات الاجور والمداخيل أيضاً ولاسيما الفئات التي تتعامل مع الجمهور من الموظفين العموميين. وتطوير نظم اختيار الموظفين وتعيينهم وترقيتهم والتوصيف الدقيق والعملي للموظف^(٢).

(١) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية)، مصدر سابق، ص ٣٨.
(٢) نجلاء محمد إبراهيم بكر، الفساد الاداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (٣)، مصر، ٢٠٠٩، ص ٤-٥.



المبحث الثاني/ الفساد وآثاره على التنمية الإنسانية

تطور الاهتمام الدولي بالفساد خلال السنوات الأخيرة المنصرمة وأصبح ظاهرة عالمية لما له من آثار كبيرة في استقرار المجتمعات وتقويض الأنظمة الديمقراطية فضلاً عن عرقلة الجهود الدولية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

هناك علاقة وطيدة وقوية ما بين الفساد والتنمية. إذ إن ضعف الفساد وقلته يتناسب تناسباً عكسياً مع التنمية بشكل واسع. فعملية التنمية تتأتى عن طريق محاربة الفساد ولأجل فهم آثار وعلاقة الفساد بعملية التنمية بمفهومها الواسع، فقد تم تقسيم المبحث الثاني إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول/ التنمية الإنسانية، مفهومها وعلاقتها بحقوق الانسان.

المطلب الثاني/ الفساد ومدى تضمينه في الإعلانات والمواثيق الدولية.

المطلب الثالث/ آثار الفساد على التنمية الإنسانية.



المطلب الأول/ التنمية الإنسانية مفهومها وعلاقتها بحقوق الإنسان

كان من السائد لدى الكثير من الاقتصاديين والمهتمين بالقضايا الاقتصادية أن جوهر التنمية يتمثل في النمو السريع. بمعنى الدخل وكانت كل الجهود المبذولة تسعى إلى رفع معدل النمو إلى أقصى المعدلات كذلك. وهذا المفهوم التقليدي للتنمية كان سائداً قبل سنوات الحرب العالمية الثانية واستمر لسنوات عدة بعد ذلك.

ولكن سرعان ما تغير هذا المفهوم بعد انتهاء الحرب ولاسيما بعد استغلال عدد غير قليل من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا حيث وجدت هذه الدول نفسها تعاني من ظاهرة التخلف بالمقارنة مع الدول المتقدمة. ولم يعد موضوع رفع معدل النمو هو الأهم لدى هذه الدول وإنما أصبح التغلب على عقبات التنمية الشغل الشاغل لهذه الدول. لأن التنمية أصبحت أكثر شمولاً من المفهوم التقليدي وأصبحت على أكثر من صعيد وتحتاج لجهود جبارة من طرف الدول المستقلة حديثاً. وبهذا المعنى انتقل مفهوم التنمية من حدود رفع معدل النمو الاقتصادي إلى الاهتمام بمسائل أكثر تشعباً وأصبحت توجد مفاهيم جديدة تشير إلى التنمية بشكل واسع. فالمفهوم التقليدي للتنمية الذي كان سائداً حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين يفهم على أنها عبارة عن عملية الزيادة السريعة والمستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن(١).

أما في الفترة الأخيرة فقد برز الاهتمام بمفهوم التنمية خلال العقدين الأخيرين ولعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً ريادياً في تبني هذا المفهوم وتوجيهه في تقارير التنمية البشرية التي بدأ البرنامج في إصدارها ابتداءً من عام ١٩٩٠. وعلى وفق المفهوم الجديد للتنمية الذي تبنته الأمم المتحدة في تقريرها لعام ١٩٩٠ فهي (عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس) ومن هذه الخيارات أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية وأن يحصل على المعارف وأن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي لائق^(٢). إن المفهوم الجديد يعد الإنسان جوهر التنمية فالإنسان ليس فقط عامل إنتاج. بل إنه هدف التنمية. وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية. بل للمتطلبات الاجتماعية والسياسية أيضاً.

(١) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، الكتاب الأول، ص ٧٨.
(٢) عبد الهادي عبد القادر سويقي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦٩-٧٠.



يلاحظ أن حقوق الإنسان والتنمية البشرية يدعمان بعضهما بعضاً، فالتنمية لن تستمر إذا ما كانت التشريعات والقوانين لا تساوي بين الأفراد في المجتمع الواحد. أو حيث لا تتوفر حرية الرأي والتعبير. أو حيث يعيش عدد كبير من السكان في فقر مدفع. ومن ناحية أخرى تدعم حقوق الإنسان وتقوى إذا ما نُجحت جهود التنمية في خفض الفقر وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد. وزيادة وعيهم الأفراد بحقوقهم ومطالبتهم بها^(١).

لقد اهتمت العديد من التقارير والمواثيق والمعاهدات الدولية بالربط بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية. فعلى سبيل المثال نجد العلاقة بين التنمية البشرية- بوصفها أهم فروع التنمية الشاملة- وحقوق الإنسان القضية المحورية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وخلاصة ما جاء في هذا التقرير أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ولا يمكن أن تخضع للإنتقاء وذلك لأن هذه الحقوق متشابكة ويعتمد بعضها على البعض الآخر. كما أن جذور العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية ترجع إلى الإشارة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عبارة (التحرر من العوز) كما هو موضح في ديباجته. كما توجد أصول هذه العلاقة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك عندما تم الربط المباشر بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولية. فأقرت الأمم المتحدة مبدأ مهماً يقول: (إنّ تكافؤ فرص التنمية حق للدول بقدر ما هو حق للأفراد داخل الدول نفسها) وقد عدّت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف وأن التنمية تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه وأن الدول مطالبة بإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ضماناً لوصولهم إلى الموارد الأساسية وإلى التعليم والخدمات الصحية. والغذاء والإسكان والعمل.. الخ^(٢).

(١) د. أمين مكي مدني، حقوق الإنسان والتنمية (التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان)، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.arabhumanright.org/dalil/ch.html>.

(٢) مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، التنمية البشرية وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.anhri.net/ejypt/maat.s.html.pr٢١٧,٢/٢٠٠٨>.



وقد كان إعلان الحق في التنمية الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤١/١٢٨ المؤرخ في ٤ ديسمبر ١٩٨٦ تجسيدا واضحا للعلاقة الوثيقة بين التنمية وحقوق الإنسان فقد جاء فيه (أن التنمية عملية اقتصادية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس المشاركة النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها)^(١).

يعدّ الفساد مسألة تدبير حكومي بالدرجة الاولى - اي مسألة فشل المؤسسات في إدارة مهمتها فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع وهي إطار للعمليات التنافسية وتعرقل الاجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي ويتبين في الأدلة المكتوبة من التجربة انه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة منغلقة على نفسها خارج النظام ، كما كان الأرجح ان تنفشي الفساد وتقل التنمية المستدامة ، فالفساد وتقويض المؤسسات واجراءات وضع السياسات العامة ، يحول دون ضمان ابسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية ، ويربك علاقة التظاهر التي يحتمل ان تقوم بينها وهذا ما يجعل نشوء الفساد اكثر احتمالا .

ان الحكم الرشيد اساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر . فالحكومة التي تستجيب بقدر اكبر لاحتياجات الفقراء ورغباتهم تستطيع ان تحسن نوعية عيشهم ، ويشكل رفع مستوى ادارة الحكم عنصرا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والسياسة للبلد غير ان هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد ويحول الموارد الشحيحة أصلا من الخدمات الحيوية الى اشياء من قبيل تسديد الديون التي راكمها المسؤولون الحكوميون الفاسدون وتضرر خزائن الحكومة بتدهور إيراداتها الناجمة عن فقدان الضرائب والرسوم الجمركية . ويعرض المستثمرون المحليون والأجانب عن الاسواق التي لا يمكن توقع تكاليفها ، ويمثل السياسة غير النزيهة مصالح بلدانهم في الداخل والخارج تمثيلا ناقصا أو يظهرهم بوصفهم خبأ تتشبث بالسلطة بأي وسيلة كانت لاستغلال فرص الفساد^(٢) . وفيما يأتي جدول رقم (١) الذي يوضح العلاقة بين ثلاثة متغيرات رئيسية ومهمة وهي (الفساد . والتنمية . والحكم)

(٢) شبكة النجار ، هل غاب الحق في التنمية عن تقرير حقوق الإنسان؟ متوفر على الرابط الالكتروني:

<http://www.alwqt.com/bleg-art.php?baid> . ٥٦١٠

(٣) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) ، مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم ، ، نيويورك ١٣ نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ١٢ .



التنمية المستدامة					
النمو الاقتصادي	الفقر اللامساواة	الحكم	حقوق الإنسان	الجنوسية	البيئة
الفساد					
يُحيط الاستثمار والمساعدات	تقوض جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	ينتقص من حكم القانون ويضعف القيم الأخلاقية	يعزز التمييز	يزيد من الابتزاز الجنسي	يضعف الحكومة البيئية ويضعف من صرامة القوانين
يزيد من عدم الثقة وعدم القابلية للتوقع في بيئة الأعمال	يرفع تكلفة الخدمات العامة وتقلل من جودتها	يقوض شرعية الحكومة من خلال تقليل ثقة الشعب في الحكومة	يمنع التمتع بالحقوق الأساسية بما فيها الحقوق في الحصول على الخدمات الأساسية والاجتماعية	يؤثر على المرأة بصورة غير متكافئة من حيث امكانية حصولها على الخدمات العامة والاساسية	
يشوه السياسات الاقتصادية	يفاقم من تدهور الدخل وغيره من حالات عدم المساواة	يضعف القواعد المؤسسية عن طريق اضعاف المساءلة الشفافية والنزاهة			

المصدر / برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) , الفساد والتنمية (مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر)، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ١٩ .



هناك أنواع عدة للفساد فمنها مثلاً الفساد الصغير والفساد الكبير ومنها الفساد السياسي والفساد الاقتصادي . كما أنَّ هناك أنواعاً أخرى للفساد فمثلاً هناك الفساد الشامل والفساد الجزئي . وتختلف أنواع الفساد من حيث مصدرها وشمولية التأثير وسهولة الاكتشاف وسرعة المعالجة وكلفة المعالجة ودرجة العلنية . وفيما يلي جدول رقم (٢) الذي يوضح أنواع الفساد بحسب التصنيفات التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

جدول رقم (٢) يوضح أنواع الفساد حسب التصنيفات

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العلنية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدد بأفراد	سهل الاكتشاف	يعالج بسرعة	بسيط	واضح
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح الى متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار لسياسيين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح الى متوسط الغموض
الفساد الثقافي	مؤسسات الاعلام ومراكز البحوث	شامل التأثير (التظليل الجمهوري)	صعب الاكتشاف ومعقد بسبب ضباب النوايا الحسنة	بطيء المعالجة نسبياً	مكلف جداً	علني مبطن



الفساد بيروقراطي	الجهاز الاداري والعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	سرعة المعالجة	قد يكون مكلفا	غير واضح
الفساد الشامل	جميع الاجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمداً على شيوخ ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	بطيء جداً ويحتاج الى منهجيات عمل معقدة	مكلف جدا	واضح
الفساد الجزئي	اجهزة وادارات محددة وموظفين محددين	محدود التأثير	سهل الاكتشاف	سرعة المعالجة	متوسط الى منخفض	غير واضح
الفساد الحضاري الاجتماعي	المجتمع وثقافته وتراثه	شامل	صعب الاحساس به لوجود القناعات المسبقة	بطيء المعالجة جدا	كلفة عالية جداً	معلن ويفهم بالعكس
الفساد الاقتصادي	كبار المسؤولين والشركات لسياسيين ويساعد بعض افراد المجتمع	شامل التأثير على المجتمع	في بعض الاحيان يصعب اكتشافه	بطيء المعالجة ويحتاج لفتره من الزمن	كلفة عالية	واضح الى متوسط الغموض



متوسط الوضوح	متوسط كلفة المعالجة	سريع المعالجة	سهل الاكتشاف	مدراء وموظفي الشركات وقد يساعد عليه المجتمع	مدراء وموظفي الشركات وقد يساعد عليه المجتمع	فساد منظمات الاعمال الخاصة
-----------------	---------------------------	------------------	-----------------	---	---	-------------------------------------

المصدر / برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ، الفساد والتنمية (مكافحة الفساد من جل الحد من الفقر) ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢١ .

ومهما يكن فإن العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان أساسها هو التأكيد على أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية. وعليه لابد أن يكون الإنسان هو المشارك الرئيسي والمستفيد الأساسي في العملية التنموية وعلى أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف.

المطلب الثاني/ الفساد ومدى تضمينه في الإعلانات والمواثيق الدولية

يعد الفساد ظاهرة عالمية سريعة الانتشار والتوزيع عبر الحدود الدولية لذا يقتضي مواجهتها بأساليب فنية متطورة وبعد التثقيف حول مخاطر الفساد على المستوى الداخلي الدولي من بين أهم تلك الأساليب فالقواعد الواردة في القوانين الداخلية والقواعد الدولية المستقر عليها بوصفها أعرافاً أو المسجلة على شكل إعلانات ومواثيق دولية والمخصصة لمواجهة الفساد لا تجدي نفعاً لتحقيق هذه الغاية ما لم تهيأ لها الأرضية والبيئة التي تساعدها على أن تؤدي مفعولها في مكافحة الفساد وتهيئة ذلك يكون بنشر ثقافة مكافحة الفساد على المستوى العالمي. علماً أن تلك الثقافة جاءت بنصوص في نفس المواثيق والإعلانات العالمية والقوانين الداخلية نفسها فهي نصوص سجلت ثقافة مكافحة الفساد ولكن بشكل غير مباشر تارة أو ضمنياً تارة أخرى وأحياناً بشكل مباشر وصريح.

ويعزز ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ وميثاق الجامعة العربية لعام ١٩٤٥ مبدأ احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية حتى بفعل النص عليه عبر هذه المواثيق من المبادئ



العالمية وأصبح من المبادئ النافذة على مستوى الدساتير الوطنية ويدخل ضمن هذه الحقوق حق الإنسان في الرأي الذي يتفرع عنه احترام خياراته الثقافية في التثقيف والثقافة حيث شجع ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ التعاون الدولي في حل المسائل ذات الصبغة الدولية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والإنسانية^(١).

وهذا يعني أن ميثاق الأمم المتحدة يعزز مبدأ إشاعة كل الوسائل التي تمثل حلاً دولياً لمسائل دولية ومنها مسألة الفساد. كما أكد الميثاق أيضاً على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير الاستخدام الأمثل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

كما ذهب ميثاق الأمم المتحدة إلى حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي على توفير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وتيسيرها وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم^(٢). وهذا يعكس حقيقة وهي أن المشاكل الدولية التي يمكن أن تعصف بالمجتمعات ومنها الفساد المالي والإداري لا يمكن التصدي لها إلا عبر مبدأ التعاون الدولي وبالتنسيق مع الأمم المتحدة عبر جهاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها وكلما اقترنت الدول من المعايير الدولية كلما تقلصت فيها مساحة الفساد واقتزيت من الدول المتقدمة حضارياً.

أما بالنسبة لميثاق الجامعة العربية فقد ذهب بالمقابل إلى توفير بعض الآليات لمواجهة المشاكل الإقليمية التي تحمل أثراً اقتصادية سلبية على دول المجموعة العربية. بالإضافة إلى ذلك ذهب الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته القمة العربية السادسة عشرة في تونس عام ٢٠٠٤ إلى تسجيل المبادئ المستقر عليها عالمياً في مجال حقوق الإنسان وحرياته وأقر بأن جميع هذه الحقوق والحرريات غير قابلة للتجزئة ومنزبطة ومتشابكة^(٣) وقضى بإحترام مبدأ حرية الثقافة والرأي^(٤).

لقد ضُمن مفهوم مكافحة الفساد أيضاً في الإعلانات العالمية، إذ إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لعام ١٧٨٩ الذي صدر عن الجمعية التأسيسية في

(١) الأمم المتحدة- ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، المادة (٣ / ١).

(٢) المصدر نفسه، المادة (٥٥ / أ و ج).

(٣) الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٤، المادة (٤ / ١).

(٤) المصدر نفسه، المادة (٢ / ٣).



فرنسا أكد مكافحة الفساد و يعدُّ انعكاساً لأفكار مفكري هذه المرحلة وفلاسفتهم ومنهم جان جاك روسو وفولتير.

وقد أكد الإعلان حقيقة مهمة يمكن أن تبرر آلية تدويل مكافحة الفساد وعلى المستوى العالمي ولا يجوز للدول أن تقف في مواجهة الحكوميين على إشاعتها. وهي تتمثل في أن القانون لا يمكن أن يستعمل كوسيلة للحد من الحقوق والحريات إلا إذا كانت ممارستها فيها إضرار بالهيئة الاجتماعية^(١) كما أكد حرية التعبير عن الرأي واحترام ثقافة الشعب وصيانة التشريعات^(٢).

كما جاءت وثيقة الحقوق الأمريكية الصادرة عام ١٧٩١ مسجلة احترام حقوق الإنسان وحرياته ومقيدة حق الكونكرس الأمريكي بعدم إصدار قانون يعطل حق ممارسة الدين والكلام أو النشر. وهذه المبادئ تمثل إعطاء مساحة واسعة من حرية الرأي والثقافة ويتفرع عن هذه الحرية إشاعة الأفكار التي تمنع السلطة الحاكمة من ممارسة صلاحيتها على نحو مضر بها ولعل وجود المشاكل الاقتصادية ومنها الفساد من باب أولى يواجهها الفرد بالعلم والفكر. لأن ذلك من شأنه أن يحفظ حقوق الفرد الاقتصادية والثقافية وجميعها.

بالإضافة إلى كل ما تقدم فقد ذهب إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام إلى بلورة ما هو ثابت من مبادئ في القرآن والسنة النبوية فقد أكدت الصفة الكونية لحقوق الإنسان وحرياته ومنها حق الرأي والعقيدة والثقافة لكي تكون الاستفادة منها متاحة لأفراد الكرة الأرضية كافة^(٣).

كما جاءت مضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ منسجمة ومتناغمة مع ما سبقه من إعلانات ومواثيق فهو انتصر للمفهوم العالمي للحقوق والحريات فنال بذلك سمعة عالمية مقبولة من قبل أغلب دول العالم. وقد أكد أن لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات

(١) الإعلان الفرنسي العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لعام ١٧٨٩، المادة (٥).

(٢) الإعلان نفسه، المادة (٦).

(٣) علي يوسف الشاكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، الطبعة الأولى، دار الساحة، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٤٣.



المنصوص عليها تحقيقاً تاماً^(١) كما أشار إلى إحتزام حرية الرأي والتعبير وكفالاته لجميع الأفراد ويدخل ضمن هذه الحرية تلقي الآراء بدون مطابقة ونقلها للآخرين بأية وسيلة ودونما إعتبار للحدود^(٢).

إنّ موقف الإعلان يؤشر إلى كفالة حماية الفرد في ظل التعبير. عن أي رأي يعتنقه ولا يجوز ملاحقته قضائياً وهو في سبيل تعقب آثار الفساد المالي والإداري وفي القطاع العام والخاص^(٣) كما يكفل الإعلان الدعوة إلى ضرورة توفير مستوى معيشة للفرد يكفي لضمان المأكل والمسكن والملبس والعناية الصحية.

بالإضافة إلى المواثيق والإعلانات السابقة، فقد كانت الاتفاقيات الأممية والمعنية بحقوق الإنسان ذات تأثير مباشر وغير مباشر لمكافحة الفساد. حيث أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ أكد إلزام الدول المخاطبة بأحكامه على توفير مستوى معيشة كاف للفرد وأسرته وبما يشبع حاجاته في الغذاء والمسكن والملبس على أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لوضع هذه القاعدة موضع التطبيق^(٤) عبر تشريعاتها الوطنية وعلى نحو يسير فيه التشريع الوطني مع قواعد القانون الدولي كما أكد على حق الإنسان في التحرر من الجوع وتلزم الدول باتخاذ ما يمكن من تدابير من حيث تحسين طرق الإنتاج وتوزيع المواد الغذائية وتأمينها بشكل عادل^(٥) وهذا يعني أن للفرد حق مكافحة أسباب الفقر والحاجة ومن أهم هذه الأسباب الفساد المالي والإداري.

كما جاءت إتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام ١٩٧٩ كافة لتؤكد مرة أخرى حق المرأة في العيش بمستويين اقتصادي واجتماعي مساو للرجل^(٦) وهذا يعني أن لها في سبيل هذه الغاية أن تتحرر من كل أسباب التمييز والجوع والفقر أسوة بالرجل فلها التصدي لمكافحة الفساد وبأنواعه ومواقعه.

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، المادة (٢٨).

(٢) الإعلان نفسه، المادة (١٩).

(٣) الإعلان نفسه، المادة (٢٥ / ١).

(٤) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، المادة (١١ / ١).

(٥) العهد نفسه، المادة (٢ / ١).

(٦) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام ١٩٧٩، المادة (١٣).



كما جاءت إتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ التي أصبحت نافذة عام ١٩٩٠ لتؤكد على إلزام الدول بكفالة جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطفل عبر تشريعاتها الوطنية^(١). كما تكفلت الإتفاقية بتوفير مستوى معيشي ملائم لنمو الطفل من الناحية البدنية والعقلية والروحية والاجتماعية^(٢) كما أن الإتفاقية تحاطب الدول بضرورة تفادي كل من يعرّض حياة الطفل للفقر والجوع من خلال تقليص أسباب الفساد المالي والإداري والتثقيف بهذا الإجهاد. وذلك لأن الفساد ظاهرة تتوزع آثارها السلبية على الجميع وتتركز في الغالب في فئة الأطفال مما يخل ذلك بسمعة الدولة داخلياً وخارجياً^(٣).

بالإضافة إلى كل ما تقدم فقد توجد هناك العديد من الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد منها إتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٧٧. وإتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي اعتمدها منظمة الدول الأمريكية عام ١٩٩٦ وإتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٧ وإعلان دكاكر بشأن منع ومكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية والفساد الذي اعتمده المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالجريمة المنظمة غير الوطنية والفساد بتاريخ ١٩٩٧ وإتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد التي اعتمدها اللجنة الوزارية للإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٩^(٤).

أما عن التأثير المباشر للإتفاقيات في مكافحة الفساد فتتمثل بعقد إتفاقية خاصة بالفساد في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤. إذ أكدت في ديباجتها تعزيز ثقافة نبذ الفساد كما أكدت المادة (١) منها على النزويج لثقافة مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ التعاون الدولي لمواجهة الفساد. كما نصت المادة (١٠ / ح) من الإتفاقية على (نشر معلومات يمكن أن تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية). كما أكدت الإتفاقية في المادة (٤٣ / ١) على مبدأ الاعلام العالمي لمناهضة الفساد الذي يفضي إلى تحقيق

(١) إتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، المادة (٤).

(٢) الإتفاقية نفسها، المادة (٢٧ / ٢).

(٣) د. اسماعيل البديري، الفساد الإداري والاقتصادي، أسبابه وآثاره وعلاجه، بحث مقدم إلى المؤتمر القانوني، كلية القانون، جامعة كربلاء في ٢٠/٥/٢٠٠٨، ص ٩٨.

(٤) د. رمضان السنوسي، د. عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، مصدر سابق ذكره، ص ٣٧-٣٨.



مبدأ التعاون الدولي مابين الدول في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية المتعلقة بالفساد وتشجيع عقد الإتفاقية لتسليم المجرمين. كما أنها تثقف بإجاء تحقيق عملية المساعدة القانونية بين الدول في سبيل مكافحة الفساد^(١) وفي مجال تنفيذ القوانين عبر الحدودية الدولية وتعقب الجناة لتطبيقها عليهم كما تقضي بمتابعة حركة العائدات المجرمية عبر الحدود^(٢). وبالنتيجة تهدف الإتفاقية إلى إشاعة ثقافة مكافحة الفساد عبر الحدود وضمان عودة العائدات المتحصلة عن الفساد إلى دولها^(٣).

إنّ تتبع المقاصد التي ترمي إليها الإتفاقية تكشف عن درجة الخطورة التي وصل لها الفساد بين دول العالم ولاسيما دول الشرق الأوسط إن هذا الإحساس العالمي بهذه الخطورة يقابله تطور في آليات مكافحة الفساد ولعل نصوص إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كانت من أجمع هذه الآليات ونجحت في إشاعة المبادئ الآتية:

- ١- تدويل ثقافة مكافحة الفساد.
- ٢- تعزيز مبدأ التعاون الدولية في مكافحة الفساد.
- ٣- تعزيز مبدأ المساعدة القانونية وتنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.
- ٤- الحد من تهريب الأموال المتحصلة عن الفساد وإعادتها في ظل تهريبها إلى بلدانها الأصلية.
- ٥- دعوة الدول إلى تحسين قوانينها الوطنية وبما ينسجم مع قواعد الإتفاقية.

المطلب الثالث/ آثار الفساد على التنمية الإنسانية

إنّ مشكلة التصدي لآثار ظاهرة الفساد لا تقارب فقط ولا تحسم أبداً لمجرد الدعوات والندوات المتكررة لإيقافها أو عن طريق المطالبة بإحداث تغيرات أخلاقية وثقافية وذلك لما في الطبيعة البشرية من ميل نحو الإجرام وبالتالي فإن حل المشاكل لن يكون ممكناً

(١) إتفاقية مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤، المادة (٦).

(٢) الإتفاقية نفسها، المادة (٤٨).

(٣) الإتفاقية نفسها، المادة (٥٤ و ٥٥).



مالم يكن مستوعباً لطبيعتها ومدركاً بعمق لأسبابها على المستويات الوطنية والأقليمية والعالمية وإدراك خطورة أثارها بما فيها الآثار الناجمة عنها ويزيد من تعقيد مشكلة الفساد في كل تداعياتها أن الوقت الذي يستغرقه الحل والمواجهة أطول من سرعة انتشار الفساد، وحتى يتم عبور المسافة بين الاثنين فإن الأمر يتطلب التزاماً دولياً ووطنياً وأقليمياً ثابتاً وتعاوناً بين المؤسسات والشركات وتبسيط القواعد والإجراءات الإدارية والمالية والاقتصادية، وذلك لأن تعقد هذه المعطيات ولاسيما التعقيد البيروقراطي هو المسؤول الأساسي عن نشوء ظاهرة الفساد والإفساد وانتشارها وبالتالي فإن تبسيط الإجراءات يعني زيادة مستوى الشفافية، وهكذا تصير الوضعية كما حددها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومنع المخدرات في كلمته في المؤتمر الدولي حول الفساد الذي عقد في بداية الألفية الثالثة عندما قال^(١):

(ونحن في مطلع الألفية الثالثة، تواجهنا تحديات عدة من نوع جديد في إطار استشراف الفساد في شتى بقاع العالم، وما يزيد من صعوبة التحديات أن القواعد والمرجعيات العلاجية لا تتطور ولا تواكب التطور السريع في إنتشار السلوكيات الفاسدة التي باتت توظف التكنولوجيا المتقدمة بشكل منقطع النظير، بحيث صار التواصل العالمي الألكتروني أداة تستخدم في عقد الصفقات المشبوهة والتحويلات المالية المبيضة في أقل من دقيقة، وهنا أصبحت أساليب الضبط والمكافحة التقليدية مخترقة، وغير ذات جدوى كذلك).

ويمثل الفساد بعداً من أبعاد معوقات التنمية بتوجهاتها كافة لعلاقته بالهدر في الموارد وزيادة التكلفة والتبعات الاجتماعية، وتهديداً للأمن والاستقرار وعبئاً بالجودة والنوعية وجاوزاً عن المقاييس والمواصفات وغيرها.

وقد حاولت إتفاقية الأمم المتحدة وضع مسألة آثار الفساد في إطار من التنمية على خطورته في أبعادها المختلفة، ومن هنا ربطت الإتفاقية بين هذه الأبعاد الخطرة للفساد وبين أليات التصدي له ولقد ركزت هذه المرجعية الدولية على حملة من الآثار والتداعيات التي يسببها الفساد، منها^(٢):

(١). د. رمضان السنوسي، د. عبد السلام بنشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، مصدر سابق ذكره، ص ٧٥.

(٢). د. رمضان السنوسي، د. عبد السلام بنشير الدويبي، المصدر نفسه، ص ٧٦-٧٧.



- ١- يعدُّ الفساد أحد المهددات الخطيرة والمعوقات الصعبة للتنمية البشرية المستدامة.
- ٢- يرتبط الفساد بالظاهرة الإجرامية في نشأتها وتضخمها. ولاسيما ظاهرة الجريمة المنظمة والعابرة للوطنية والجرائم الاقتصادية بما فيها جرائم تبييض الأموال.
- ٣- يمثل الفساد هدراً في موارد الدول لأن حالات الفساد غالباً ما تنطوي على مبالغ مالية طائلة تمثل نسبة كبيرة من موارد البلدان المتضررة، وأن تسريب هذه الأموال يلحق ضرراً بالغاً بالوضع الأمني. وتجاوز القانون. وبالإستقرار الاجتماعي والسياسي وعرقلة التطور وزيادة شدة مشاكل الفقر والبطالة والأجرام وغيرها.
- ٤- يحدث الفساد خللاً كبيراً في تخصيص الموارد المالية وتوظيفها في غير وجهتها أو تنسرب إلى حسابات خاصة في ظل ضعف هيئات الرقابة والمساءلة والمحاسبة وبالتالي حرمان البلد من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولويتها.
- ٥- غالباً ما تخصص مبالغ مالية كبيرة للقطاع العام وهنا تكون الفرصة أكبر لكبار الموظفين والسياسيين للحصول على الرشاوى أو إحالة تلك المشاريع إلى أنفسهم أو معارفهم وأقاربهم^(١).
- ٦- هناك علاقة عكسية بين الإستثمار وبيئة الفساد. فكلما كانت معدلات الفساد مرتفعة في بلد ما كلما أثر ذلك على الكفاءة الحدية لرأس المال. وبانخفاض الأخيرة نلاحظ أن المستثمر لا يتخذ قراراً في الاستثمار. لأنَّ معدل العائد المتوقع سيكون منخفضاً ومحفوظاً بالمخاطر في ظل بيئة فساد نظام القضاء والأمن وضعفهما لأن أصولهما ستكون غير مصانة^(٢).
- ٧- يرتبط الفساد بنزدي حالة توزيع الدخل والثروة. من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع. مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية.

(١) د. رمضان السنوسي، د. عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، مصدر سابق ذكره، ص ٧٥.

(٢) د. رمضان السنوسي، د. عبد السلام بشير الدويبي، المصدر نفسه، ص ٧٦- ٧٧.



٨- الفساد يساهم بشكل فعّال في عرقلة التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري، ويؤدي إلى انهيار المجتمع وعدم إيمان المواطن بالتالي بالدولة والحكومة. بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى إيجاد تفاوت طبقي.

٩- تتسبب آلة الفساد في الدولة برفع درجة عدم اليقين في الاقتصاد وتزيد من عدم فعاليته، حيث أنه يصيب بشكل مباشر النواحي الاقتصادية والسياسية لأي بلد. كما أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد والبلدان التي يقل فيها الفساد يمكن أن يزيد دخلها القومي بنسبة ٤٠٪، ويزيد الاستثمار كذلك فيما لو قورن ببلدان أخرى ينتشر فيها الفساد.

١٠- إنّ أهم الآثار الاقتصادية المترتبة للفساد هي الزيادة المباشرة في التكاليف بنقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد القومي ككل أو كليهما معاً. فالمبالغ التي يدفعها رجل الأعمال إلى الموظف الحكومي مقابل الحصول على تسهيل معين، يتم نقل عبئه عن طريق رفع الأسعار لتعويض الرشوة المدفوعة. وقد تحملها الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشترى السلعة، وقد يؤدي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وتخفيض قيمة العملة المحلية. وهذا يعني أن الاقتصاد هو الذي يتحمل عبء هذه الرشوة^(١).

ويذكر كلتجاراد في دراسته حول التصدي للفساد (إنّ العمل الفاسد يجري من حين لآخر في أنظمة معقدة قد يكون فعالاً، إلا أن الفساد إذا ما صار منتظماً ومتأصلاً ومتجذراً فإنه لن يكون عملاً فعّالاً قط وإذا كان من الممكن أن يقال كما كتب هجتون ذات مرة (أنّ قليل من الفساد يؤدي إلى تحسين المجتمع التقليدي أو تحديثه على الأقل، فإنه صحيح أيضاً أن المجتمع الذي أسترى فيه الفساد لا يحتمل له أن يتحسن كما أنه ليس من المحتمل لهذا المجتمع أن يكون فعالاً اقتصادياً أو سياسياً كذلك. ويؤطر كلتجاراد الفساد في إطار أربعة محاور وهي^(٢)؛

• البعد المحوري المتعلق بالفعالية. ويدخل تحت هذا البعد هدر الموارد وتبديدها وتدني مستوى القيم وتشويه السياسات وتردي الفعالية.

(٣)فاطمة عبد الجواد، الفساد الإداري وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجتها، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://fax.mof.gov.ig/article/show.aspx?ID=21>

(٤) د. رمضان السنوسي، د. عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية والمساءلة، مصدر سابق ذكره، ص ٧٩- ٨٠.



- البعد المحوري التوزيعي للثروة والموارد. ويرتبط هذا البعد للفساد بمسائل احتكار الثروة والموارد في أيدي ما يعرف بالصفوة (السياسية والاقتصادية) وتنامي مسألة الحرمان من الموارد وغياب الفرص المتكافئة في التمكن من ممارسة النشاط الاقتصادي والوصول إلى الموارد وبالتالي تزايد عدد المهمشين.
 - البعد المحوري لهدر الطاقات البشرية. ويشير كليتجاره إلى أن هذا البعد يرتبط بالدفاعية والخوافز بوصف الرشاوى من أبرز مؤشرات الفساد. فإن طاقات الموظفين الرسميين يتم توجيهها نحو أعمال ناقصة وعديمة الجدوى مع السعي للعمل غير المنتج اجتماعياً واقتصادياً. وتنامي أساليب خلق المبررات الإجرامية للحصول على الرشوة.
 - البعد المحوري السياسي للفساد يرتبط باختلالات على المستوى السياسي للبلد من حيث التأثير على القرار السياسي في اتجاهات لا علاقة لها بالمصلحة العامة ولا بالسمعة السياسية للبلد. ويخلق نوعاً من تداعيات النقمة الشعبية والرأي العام الناقد للسياسة وأجهزة الدولة.
- للفساد آثار أخرى معنية بالجانب الاجتماعي. يزيد الفساد من حالات الإفقار وتؤدي إلى تراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي. ويؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركيز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب الفقراء. ويحصل ذلك من خلال سوء توزيع الدخل بشكل غير مشروع. وينجم عن ذلك الإفقار ملايسات كثيرة قد تؤدي بهذه الفئات المسحوقة إلى الانجراف الاجتماعي وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن الاستفادة منها لو أحسن التعامل معها^(١). وإضافة إلى تأثير الفساد في قيم العمل. فقد يؤدي إلى إضعاف قضية الخوافز والمنافسة الشريفة في العمل. حيث أن بطبيعته القائلة يثبط عزيمة المنتجين والعاملين الجادين. إضافة إلى أنه يجعل أغلب الإدارات متناقلة وأقل فعالية في منح الخوافز نتيجة تغلغل الفساد فيها. الأمر الذي يلغي معه الجدبة في العمل. ويضرب الفساد اخلاقيات

() أثر الفساد على الجانب الاجتماعي، مؤسسة مجال للديمقراطية وحقوق الانسان، الأحد ١٦ ديسمبر، ٢٠١٢، متوفر على الرابط الإلكتروني:

!http://magalfound.blogspot.com/2d2/12/blog-post-7338.htm



العمل والقيم الاجتماعية. الأمر الذي يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد أو تبرير الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره. ويساعد على اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية من خلال الممارسات التدريجية للرشوة والعمولة والسمسرة التي تكون قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ممارسة الحياة اليومية. حيث يغير الفساد من سلوك الفرد الذي يمارسه ويدفعه إلى التعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية والإخلال بكل قواعد العمل وقيمه. من دون مراعاة لقيم المجتمع التي تتطلب منه النظر إلى المصلحة العامة^(١).

ومثلما للفساد تأثير على الجانب التنموي والاقتصادي والاجتماعي فله آثار على الجانب السياسي. إذ تختلف ماهية الفساد السياسي من بلد إلى آخر ومن سلطة إلى أخرى. فإجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعد غير قانونية في بلد آخر. غير أن أول ما يرتبط بالفساد في النظام السياسي أن يكون النظام السياسي نفسه نظاماً سلطوياً أقرب إلى حكم الفرد. أو هو نظام يأخذ بتعدد الأحزاب ولكن لا تتوافر فيه تقاليد ديمقراطية راسخة. إلا أن وجود النظام الديمقراطي واستقراره لا ينفي إمكانية وجود درجة لا يستهان بها من الفساد. والعوامل المشتركة لانتشاره في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في طبيعة الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع. وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) فلا يؤثر على توجيه مصالح الأفراد والمجتمع في بناء التنمية الانسانية. ومن ثم لا يحقق طموحاتهم في العيش الكريم. فنسحق الحكم هذا يسخر طاقات البلاد لخدمة مصالح قلة من التنفيذيين تمسك بمقاليذ السلطة والثروة عنوة. مثلما أن غياب القدوة السياسية وتفشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية. والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية. وضعف أداء السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية هي العوامل الأكثر تسبباً في إنتشار الفساد السياسي^(٢).

هناك دول عدة يكون فيها الفساد كبيراً ومستشرياً في قطاعات عدة من قطاعاتها. في حين نجد أن هناك دولاً تقل فيها نسبة الفساد. وجدول رقم (٣) يوضح هذه النسبة لدول مختارة وللأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠-٢٠١٢) وحسب البيانات التي أعتمدت من تقارير منظمة الشفافية الدولية.

(١) أثر الفساد على الجانب الاجتماعي، مؤسسة مجال للديمقراطية وحقوق الإنسان، الإحد ١٦ ديسمبر، ٢٠١٢، مصدر سابق ذكره.
(٢) أثر الفساد على الجانب السياسي، مؤسسة مجال للديمقراطية وحقوق الإنسان، الجمعة ١٤ ديسمبر، ٢٠١٢، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.magalfound.blogspot.com/2012/12/blog-post-1754.html>



(*) جدول رقم (٣) يوضح نسبة الفساد لبعض دول العالم للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠-٢٠١٢)
(٢٠١٢) حسب تقارير (منظمة الشفافية الدولية)**

ت	الدول	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
١	الدنمارك	٪ ٩,٣	٪ ٩,٣	٪ ٩,٠
٢	امريكا	٪ ٧,٣	٪ ٧,١	٪ ٧,٣
٣	كندا	٪ ٨,٧	٪ ٨,٩	٪ ٨,٤
٤	العراق	٪ ١,٣	٪ ١,٥	٪ ١,٨
٥	قطر	٪ ٦,٥	٪ ٧,٧	٪ ٦,٨
٦	ليبيا	٪ ٢,٦	٪ ٢,٢	٪ ٢,١
٧	اليمن	٪ ٢,٣	٪ ٢,٢	٪ ٢,٣
٨	الصومال	٪ ١,٠	٪ ١,١	٪ ١,١
٩	سوريا	٪ ٢,١	٪ ٢,٥	٪ ٢,٦
١٠	السعودية	٪ ٣,٥	٪ ٤,٧	٪ ٤,٤
١١	تونس	٪ ٤,٤	٪ ٤,٣	٪ ٤,١

(*) تم أعداد الجدول أعلاه من قبل الباحثين بالاستناد الى تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠-٢٠١٢.

(**) منظمة الشفافية الدولية . هي منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية معنية بموضوع الفساد . مقرها برلين- ألمانيا. تقوم المنظمة بإصدار تقرير سنوي عن الفساد لدول العالم كافة. تأسست عام ١٩٩٣. مهمة المنظمة خلق تغيير نحو عالم من دون فساد . عام ١٩٩٥ بدأت بإصدار مؤشر الفساد الذي يتكون من عشر درجات بين (الصفر - العاشرة). للمزيد انظر الرابط الالكتروني: www.D9AV%ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8



من خلال الجدول يتبين ان دولة الدنمارك تحتل الصدارة في النزاهة وفي انخفاض نسبة الفساد فيها للسنوات المشار اليها (٢٠٠٨-٢٠١٠-٢٠١٢). حيث بلغت في عام ٢٠٠٨ نسبة الفساد حوالي (٩,٣) الا انها هبطت في عام ٢٠١٢ نسبة الفساد الى حوالي (٩,٠) تليها دولة كندا اذ بلغت نسبة الفساد فيها وحسب السنوات المشار اليها في الجدول وعلى التوالي (٨,٧ و ٨,٩ و ٨,٤).

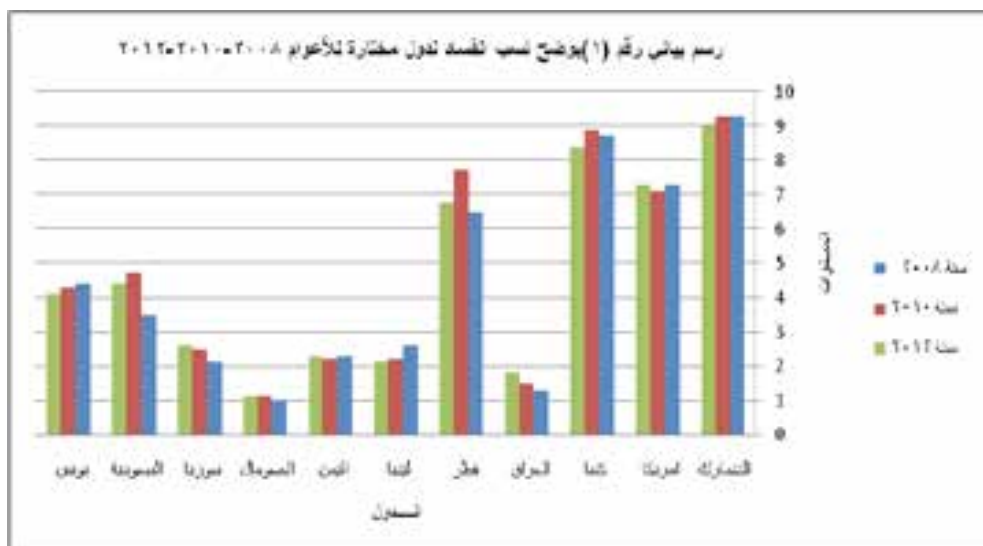
أما عربيا فتحلت قطر دول الصدارة في انخفاض نسبة الفساد . حيث بلغت النسب على التوالي (٦,٥ و ٧,٧ و ٦,٨).

أما في العراق أذ بلغت النسب على التوالي (١,٣ و ١,٥ و ١,٨) ويلاحظ انه في عام ٢٠٠٨ حيث كانت نسبة الفساد (١,٣) الا أنها هبطت الى حوالي (١,٨) يأتي هذا من حرص الدولة واهتمامها في اجتثاث آفة الفساد التي تنخر في جسد الدولة وتعيق عملية التنمية والنمو في البلد مما ينعكس ذلك سلباً على المستوى المعاشي للفرد وعلى اقتصاد البلد بأكمله .

ويلاحظ ان الصومال تأتي في المرتبة الاخيرة في تسلسل الجدول وحسب النسب على التوالي (١,٠ و ١,١ و ١,١) اي ان فيها نسبة فساد كبيرة جدا ويرجح ذلك الى وجود الفقر وايضا الى افتقارها الى الموارد وسوء في استخدام السلطة بالاضافة الى عوامل اخرى .

تقوم منظمة الشفافية الدولية (CPI) باصدار تقريرها السنوي لمؤشر الفساد لمعظم دول العالم حيث تعتمد مؤشراً يتكون من (صفر الى عشرة درجات) حيث ان الوصول الى رقم عشرة يعني ان هناك فساد قليل جدا وبالعكس أذ ان النزول والاقتراب من الصفر يعني ان هناك درجة كبيرة جداً من الفساد .

وفيما يلي الرسم البياني رقم (١) الذي يوضح نسب الفساد للدول التي تمت الإشارة اليها في جدول رقم (٣) للاعوام (٢٠٠٨ - ٢٠١٠ - ٢٠١٢) حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية .



• تم أعداد الرسم البياني من قبل الباحثين بالأستناد الى تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٠.

من خلال ملاحظة الرسم البياني يتضح أن اقل دولة في نسبة الفساد هي الدنمارك و للسنوات كافة (٢٠٠٨ - ٢٠١٠ - ٢٠١٢) مما يدل على انتهاجها سياسات فاعلة وراذعة في محاربة الفساد وأنتشاله بقدر كبير من قطاعات ولاسيما مؤسسات الدولة على وجه الخصوص . على العكس من ذلك نجد أن الصومال هي اكثر دولة في كثرة الفساد . أذ تقترّب نسب الفساد فيها من الصفر حسب المؤشر الذي وضعته المنظمة مما يدل على أستشراء الفساد ومدى تغلغله بمفاصل الدولة كافة وبالتالي إنعكاسه على المستوى المعيشي لأفرادها وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام وتفاقم نسب الفقر فيها.



الخاتمة:

من أجل الحد من آثار الفساد ولأجل استقصاءه من المجتمع. فقد توصلنا إلى أهم النقاط الجوهرية والمهمة لخلاصة بحثنا هذا وعلى وفق الآتي:

١- إيجاد ضوابط قانونية ومرجعية تشريعية لصون الحريات والحقوق ومحاسبة المسؤولين والموظفين الرسميين (الحكوميين) ومراقبتهم بقصد ضبط عمليات الانتفاع الشخصي من الوظيفة ومحاسبتهم.

٢- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الرقابية والمحاسبية لجميع أشكال الفساد.

٣- تحرير الاقتصاد وتخفيف بعض القوانين الاحتكارية وتبسيط الإجراءات.

٤- تشجيع المنافسة الشريفة من خلال إلغاء الإحتكار والتسيز التجاري وفرض معايير الشفافية بما في ذلك حصر الذمة المالية لشاغلي المناصب العليا قبل توليها.

٥- تفعيل النظام القضائي وضمان استقلالته وتوفير مرجعية قانونية ضد الفساد وتأسيس هيئة قضائية للتعامل مع قضايا الفساد.

٦- إيجاد مؤسسات فاعلة للرقابة المالية.

٧- توفير الحكم الصالح الذي يقوم على تغيير آلية عمل الدولة وتحويل المواطنين من خانة التابعين إلى خانة الشركاء في الدولة. وإيجاد آلية وسياق للرقابة المحاسبية والتأكد من الإلتزام بإشنزات الشفافية.

٨- تفعيل الإعلام والصحافة وتنظيم الإتصال بين الدوائر الرسمية يساعد في نشر الإخلاقيات الوظيفية والثقافة الضريبية يكون سبباً في معالجة الفساد الإداري والمالي.

٩- إتباع الوسائل العلمية المتقدمة لحفظ الوثائق يقلل من التلاعب أو ضياع المستمسكات الرسمية.

١٠- تنفيذ عدد من أنظمة العمل الألكترونية التي تمكنها على اكتشاف السلبات والإجترافات في العمل.



١١- التقييم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والإنتاجية للموظفين وتخفيف الجيد منهم.

١٢- القضاء على البطالة المقنَّعة والازدواج الوظيفي من خلال التحديد الدقيق لواجبات كل وظيفة وشروط شغلها. من خلال إيجاد فرص عمل عبر تشجيع وتطوير الاستثمار الحقيقي في المجالات كافة .

١٣- التأكيد على دور العائلة والمؤسسات الدينية بالإضافة على تأكيد دور الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية في إعادة منظومة القيم والعمل على تشابكها فيما بينها وتداخلها وسيكون لها الأثر الكبير في الحد من ظاهرة الفساد.



المصادر:

- القرآن الكريم . سورة البقرة، الآية (٣٠).

أ- الكتب والبحوث والمجلات

- ١- أحمد صقر عاشور وآخرون. مؤشر الفساد في الأقطار العربية (اشكاليات القياس والمنهجية). المنظمة العربية لمكافحة الفساد. ط١. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. يناير ٢٠١٠.
- ٢- أحمد صقر عاشور وآخرون. المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية. المنظمة العربية لمكافحة الفساد. ط١. الدار العربية للعلوم. لبنان. ٢٠٠٦.
- ٣- د. اسماعيل البديري. الفساد الإداري والاقتصادي. أسبابه وآثاره وعلاجه. بحث مقدم إلى المؤتمر القانوني. كلية القانون. جامعة كربلاء في ٢٠/٥/٢٠٠٨.
- ٤- د. جون د. سوليفان. ألكسندر شكولنكوف. مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص. مركز المشروعات الدولية الخاصة. واشنطن. ٢٠٠٥.
- ٥- د. جون د. سوليفان. الحكم الديمقراطي الصالح المكون الأساس للإصلاح السياسي والاقتصادي. مجلة الاصلاح الاقتصادي. مركز المشروعات الدولية الخاصة. واشنطن. العدد (١٠) ماي الشهابي. دراسة ميدانية عن الفساد. المنظمة العربية للإدارة- جامعة الدول العربية. ٢٠٠٤.
- ٦- د. السيد علي. الفساد الإداري ومجتمع المستقبل. مكتبة الإشعاع الفنية- القاهرة. ١٩٩٩. الشهابي. دراسة ميدانية عن الفساد. المنظمة العربية للإدارة- جامعة الدول العربية. ٢٠٠٤.
- ٧- الشهابي. دراسة ميدانية عن الفساد. المنظمة العربية للإدارة - جامعة الدول العربية. ٢٠٠٤.
- ٨- رمضان السنوسي. د. عبد السلام بشير الدويبي. الفساد بين الشفافية والمساءلة. ط١. دار الكتب الوطنية- ليبيا. ٢٠٠٦.



- ٩- منظمة الشفافية الدولية. نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد (كتاب المرجعية). المركز اللبناني للدراسات. مطبعة تكنوبرس. بيروت- لبنان.
- ١٠- أ.د. عماد الشيخ. الشفافية ومراقبة الفساد. ضمن أعمال ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.
- ١١- نجلاء محمد ابراهيم بكر. الفساد الاداري وانعكاساته على الاداء الاقتصادي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. العدد (٣). مصر. ٢٠٠٩.
- ١٢- محمد زكي شافعي. التنمية الاقتصادية. دار النهضة العربية. القاهرة. ١٩٧٧. الكتاب الأول.
- ١٣- عبد الهادي عبد القادر سويطي. أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي. القاهرة. ٢٠٠٨.
- ١٤- علي يوسف الشاكري. حقوق الإنسان في ظل العولمة. الطبعة الأولى. دار الساحة. عمان. الأردن. ٢٠٠٦.
- ب-المواثيق والإعلانات والاتفاقيات والبرامج الدولية .**
 - ١- الأمم المتحدة- ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥.
 - ٢- الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٤.
 - ٣- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لعام ١٧٨٩.
 - ٤- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦.
 - ٥- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيدر) لعام ١٩٧٩.
 - ٦- إتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.
 - ٧- الأمم المتحدة- إتفاقية مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤.
 - ٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) , الفساد والتنمية (مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر). ديسمبر ٢٠٠٨.
 - ٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) . مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم , , نيويورك ١٣ نوفمبر ١٩٨٨.



١٠- تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٠، ٢٠٠٨.

ج- المواقع الإلكترونية.

١- د. محمود العادلي، الفساد: ما المقصود بهذا المصطلح؟ وما أنواع الفساد؟
متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://ejabat.google.com>

٢- علي أحمد فارس، حل الأزمات الإدارية إيمودجاً، متوفر على الرابط الإلكتروني:

www.shrsc.com

٣- د. وداد العلي، دراسة حول الفساد الإداري والمالي والسياسي، متوفر على
الرابط الإلكتروني:

www.yaqeen.org

٤- حسين علي الحمداني، الفساد الإداري أسباب ونتائج، متوفر على الرابط
الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165287>

٥- دينا جابر محجوب، الفساد الإداري بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر
العملي، متوفر على البريد الإلكتروني:

<https://www.facebook.com/drestwbhthalqawnAlmaawnAIJnay>

٦- د. أمين مكي مدني، حقوق الإنسان والتنمية (التنمية القائمة على منهج
حقوق الإنسان)، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.arabhumanright.org/dalil/ch.6html>

٧- مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، التنمية البشرية وحقوق
الإنسان وجهان لعملة واحدة، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.anhri.net/ejypt/maat/2008/pr1217.2.s.html>



٨- سبيكة النجار. هل غاب الحق في التنمية عن تقرير حقوق الإنسان؟ متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alwqt.com/blig-art.php?baid=5610>

٩- فاطمة عبد الجواد. الفساد الإداري وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجتها. متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://fax.mof.gov.ig/articlshow.aspx?id=21>

١٠- أثر الفساد على الجانب الاجتماعي. مؤسسة مجال للديمقراطية وحقوق الانسان. الأحد ١٦ ديسمبر ٢٠١٢. متوفر على الرابط الإلكتروني:

[!http://magalfound.blogspot.com/2d2/12/uog-post-7338.htm](http://magalfound.blogspot.com/2d2/12/uog-post-7338.htm)

١١- أثر الفساد على الجانب السياسي. مؤسسة مجال للديمقراطية وحقوق الانسان. الجمعة ١٤ ديسمبر ٢٠١٢. متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.magalfound.blogspot.com/2012/12/blog-post-1754.html>